



دولة فلسطين
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التقرير الصحفي
للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية
(الربع الرابع 2018)

آذار/ مارس، 2019

تم إعداد هذا التقرير حسب الإجراءات المعيارية المحددة في ميثاق
الممارسات للإحصاءات الرسمية الفلسطينية 2006

© رجب، 1440هـ - آذار، 2019.

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2018). رام الله - فلسطين.



القدس
عاصمة الثقافة الإسلامية
al QUDS
Jerusalem, Capital of Islamic Culture 2019

جميع المراسلات توجه إلى:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص.ب. 1647، رام الله - فلسطين.

هاتف: 2 2982700 (970/972)

فاكس: 2 2982710 (970/972)

الرقم المجاني: 1800300300

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

صفحة إلكترونية: <http://www.pcbs.gov.ps>

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
7	النتائج الأساسية
9	المفاهيم والمصطلحات
13	الجدول

تنويه لمستخدمي هذا التقرير

- بيانات الأسعار الثابتة، تعتمد عام 2015 كسنة أساس.
- النتائج المتعلقة بالربع الرابع من العام 2018 هي الإصدار الأول، وهي أولية عرضة للتنقيح والتعديل، تستند على التقديرات الأولية للمؤشرات قصيرة المدى. علماً أن النسخة النهائية من الحسابات القومية الربعية تصدر في أعقاب صدور الحسابات القومية السنوية. حيث تم تقدير قيمة عدم التغطية في الواردات والصادرات بناءً على الموازنة بين جانبي العرض والإستخدام.
- البيانات الخاصة بالحكومة فيما يتعلق بالتعليم، الصحة والعمل الاجتماعي إضافة إلى الإدارة العامة والدفاع قد جرى تقييمها بالاعتماد على مبدأ الاستحقاق بناء على توصيات نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة (SNA'2008)، كما تجدر الإشارة إلى أنه يتم الحصول على بيانات الرواتب من خلال التقارير الشهرية الصادرة عن وزارة المالية والتخطيط لتقدير أنشطة الحكومة.
- تعتمد بيانات نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على تقديرات عدد السكان منتصف الربع والمنقحة بناءً على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2017، مع العلم أنه سيتم لاحقاً تنقيح بيانات الارباع الخاصة بالأعوام 2013-2017 اعتماداً على السلسلة الزمنية المنقحة للحسابات القومية استناداً الى التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.
- تم تعديل نسب التوزيع الجغرافي لأرباع الأعوام 2017-2018 للبيانات التي مصدرها وزارة المالية والتخطيط استناداً الى النسب المحدثة التي تم الحصول عليها من خلال الوزارة، وعليه يوجد اختلاف في البيانات الواردة في هذا البيان مقارنة ببيان الربع الثاني 2018.

النتائج الأساسية

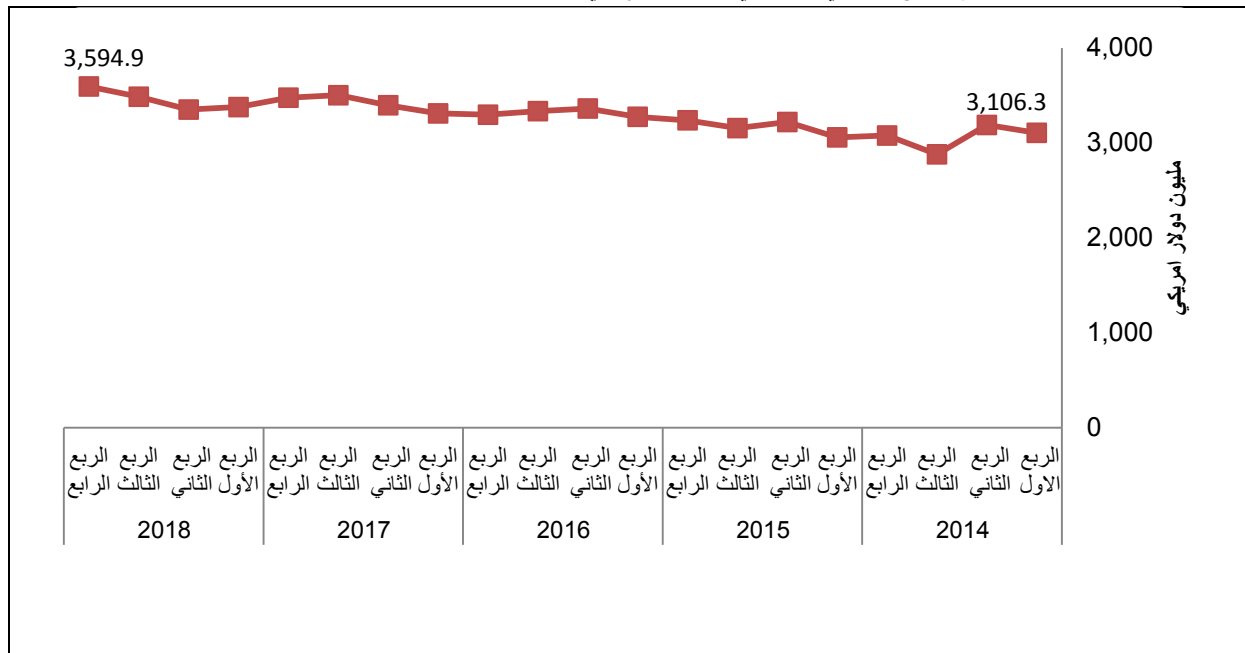
تباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين عام 2018 مقارنة مع العام 2017

أشارت التقديرات الأولية إلى حدوث تباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين عام 2018 ليصل إلى 0.9% مقارنة مع 3% عام 2017 بالأسعار الثابتة، حيث ارتفع في الضفة الغربية بنسبة 3% مقابل تراجع 7% في قطاع غزة خلال العام 2018 مقارنة بالعام 2017. وخلال الربع الرابع من عام 2018 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بنسبة 3.4% بالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2017، حيث سجل ارتفاعاً بنسبة 5.3% في الضفة الغربية* وانخفاضاً بنسبة 3.5% في قطاع غزة وذلك مقارنة مع الربع الرابع 2017. وسجل ارتفاعاً بنسبة 3% لفلسطين* مقارنة مع الربع الثالث من العام 2018 بالأسعار الثابتة، علماً أن سنة الأساس 2015. حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الرابع من العام 2018 بالأسعار الثابتة في الضفة الغربية* 2,888 مليون دولار أمريكي، وفي قطاع غزة 707 مليون دولار أمريكي.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* بالأسعار الثابتة 779 دولار أمريكي خلال الربع الرابع من العام 2018 مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 0.8% بالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2017، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بالأسعار الثابتة 1,085 دولار أمريكي خلال الربع الرابع من عام 2018، مرتفعاً بنسبة 3% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2017، أما في قطاع غزة فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 362 دولار أمريكي خلال الربع الرابع من عام 2018، حيث سجل انخفاضاً بنسبة 6% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2017.

الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي حسب الربع في فلسطين* بالأسعار الثابتة، 2014-2018



*البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

المفاهيم والمصطلحات

الوحدة الإحصائية:

يعرف نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة (SNA'2008) نوعين رئيسيين من الوحدات الإحصائية:
 - **الوحدة المؤسسية (Institutional Unit- Enterprise):** هي كيان اقتصادي قادر بحكم ما له من حقوق على امتلاك الأصول وتحقيق الخصوم والارتباط بأنشطة اقتصادية والتعامل بصفقات مع أطراف أخرى.

- **المنشأة (Establishment):** المنشأة هي مؤسسة أو جزء منها تقع في مكان واحد وتتخصص بشكل أساسي بنشاط إنتاجي رئيسي واحد (غير مساعد) حيث يحقق هذا النشاط الرئيسي غالبية القيمة المضافة.

النشاط الاقتصادي:

مصطلح يشير إلى عملية تدمج مجموعة من الإجراءات والأنشطة تنفذ من قبل وحدة معينة والتي تستخدم العمل ورأس المال والبضائع والخدمات لنتج منتجات محددة (سلع وخدمات).

الإنتاج (المخرجات):

قيمة المنتجات النهائية من السلع والخدمات المنتجة من قبل منشأة ما والتي يتم استخدامها من قبل وحدات أخرى لأغراض الاستهلاك ذاتياً أو لغايات التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الذاتي. ويشمل الإنتاج فئتين: السلع النهائية، وما يسمى "بالمنتجات تحت التشغيل"، والأخيرة تعني المنتجات التي تستغرق وقتاً طويلاً لإنتاجها، مثل القطعان التي تربي للذبح والأعمال الإنشائية. وتقدر قيمة معظم السلع في اللحظة التي تكتمل فيها العملية الإنتاجية، غير أن عملية إنتاج بعض السلع قد تمتد لتتجاوز الفترة المحاسبية (كما هو الحال في المنتجات تحت التشغيل)، وهنا يتم تقدير قيمة هذه المنتجات وتسجيلها في تلك الفترة المحاسبية، مثال ذلك أعمال الإنشاءات والمحاصيل الزراعية الشتوية.

القيمة المضافة:

مفهوم يتعلق بالإنتاج ويشير إلى القيمة المتولدة لأية وحدة تمارس أي نشاط إنتاجي. ويعرف إجمالي القيمة المضافة بحاصل طرح الاستهلاك الوسيط من إجمالي الإنتاج. أما صافي القيمة المضافة فيتم الحصول عليها بطرح استهلاك رأس المال الثابت من إجمالي القيمة المضافة.

الناتج المحلي الإجمالي (مؤشر):

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياساً تجميعياً للإنتاج الذي يتم خلال فترة زمنية محددة. وبشكل مشابه للإنتاج والقيمة المضافة يمكن أن يختلف تقييم الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لما يؤخذ في الاعتبار من ضرائب وإعانات. ويقدر عادة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق أو أسعار المنتجين أو الأسعار الأساسية. ولتقدير الناتج المحلي الإجمالي، هناك ثلاثة طرق: طريقة الإنتاج وطريقة الإنفاق وطريقة الدخل.

التثبيط:

العمل على عزل أثر الأسعار على البيانات وذلك باشتقاق أرقام قياسية مناسبة لتحويل البيانات الخاصة بالنتائج المحلي الإجمالي من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة، بالاعتماد على سنة أساس مناسبة.

المؤشرات قصيرة المدى:

مؤشرات ذات دورية أقل من سنة، والتي قد تكون لمدة شهر أو ربع سنة.

الرقم القياسي للإنتاج الصناعي:

وسيلة إحصائية لقياس التغير في حجم الإنتاج للأنشطة الصناعية خلال فترة من الزمن. حيث يعتمد على التغير في حجم الإنتاج للمنشآت الاقتصادية ذات الوزن في الصناعات المختلفة.

خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة (FISIM):

الفرق بين السعر المدفوع إلى البنوك من قبل المقترضين وسعر الفائدة المرجعي بالإضافة إلى الفرق بين سعر الفائدة المرجعي والسعر المدفوع فعلياً إلى المودعين.

- فئات الاستخدام النهائي:

الاستهلاك النهائي:

الاستهلاك الذي يتم من قبل الأسر المعيشية، والحكومة، والمؤسسات غير الهادفة للربح. وبهذا المعنى لا يعتبر استهلاك المنشآت استهلاكاً نهائياً، إذ تعتبر المنتجات التي تستخدم في العملية الإنتاجية بمثابة استهلاك وسيط.

الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية:

الإنتفاق على كافة السلع والخدمات باستثناء الإنتفاق على إنشاء المساكن الذي يعتبر بمثابة تكوين رأسمالي ثابت إجمالي لحساب المالكين. أما إيجار المساكن فيصنف كاستهلاك نهائي منفق من الأسر المعيشية.

الاستهلاك النهائي للحكومة والمؤسسات التي لا تهدف للربح:

يمكن تقسيم الإنتفاق لهذين القطاعين إلى فئتين: إنتفاق فردي وآخر جماعي. ويتألف الأول من ذلك الإنتفاق الذي يفيد الأفراد، مثال ذلك: الخدمات الطبية، أما الإنتفاق الجماعي فله صبغة عامة، مثال ذلك: إنتفاق الحكومة على الدفاع والأمن العام الذي يعتبر ضمن هذه الفئة.

- التكوين الرأسمالي الإجمالي:

يمكن تقسيم هذا البند إلى ثلاثة مركبات: التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، والتغير في المخزون، وصافي حيازة النفائس (الحيازات الثمينة)، حيث يعرف التكوين الرأسمالي الإجمالي (أو الاستثمار) كمجموع لهذه المركبات الثلاثة. ويتم قياس الاستثمار بأسعار المشتريين.

التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي:

مجموع قيم ما يحتازه منتج ما من أصول ثابتة مخصصا منها قيمة الأصول التي يتم التخلص منها أثناء الفترة المحاسبية بالإضافة إلى إضافات معينة إلى قيمة الأصول غير المنتجة التي تتأني من خلال نشاط إنتاجي لوحدات مؤسسية والأصول الثابتة أصول ملموسة أو غير ملموسة تنتج كمخرجات من عمليات إنتاج وتستعمل هي نفسها بصورة منكرة أو مستمرة في العملية الإنتاجية.

التغير في المخزون:

قيمة السلع الداخلة إلى المخزون مطروحا منها قيمة السلع الخارجة منه. ويجب أن تقيم السلع بالأسعار الجارية، أي بأسعار لحظة إدخالها أو إخراجها من المخزون، بحيث يتم التثبيت من تجنب احتساب مكاسب الاقتناء غير الفعلية. ويشمل التغير في المخزون "المنتجات تحت التشغيل".

الصادرات:

إجمالي السلع والخدمات التي يتم تصديرها أو إعادة تصديرها خارج البلاد ويتم نقل ملكيتها إلى اقتصاد آخر من العالم، أو إلى المناطق الجمركية الحرة، وتشمل الصادرات وطنية المنشأ، والمعاد تصديرها من السلع والخدمات وتعتمد كل خصم من الاقتصاد الوطني نتيجة للتعاملات مع الاقتصاديات الأخرى، أو الاقتصاد غير المقيم.

الواردات:

إجمالي السلع والخدمات المستوردة للبلد عن طريق الموانئ البرية والبحرية والجوية، التي تم نقل ملكيتها لتغطية الاحتياجات المحلية للاستهلاك النهائي والوسيط وإعادة التصدير.